أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

مركز غزة للسياسات والإستراتيجيات

الراصد

شؤون فلسطينية

2017/12/30م

مسار النخبة
ELITE TRAKE

المحتويات

الرئيس عباس : سننجز الوحدة الوطنية والمصالحة لمواجهة الظروف الدقيقة التي تمر بها قضيتنا 3

هاتف قيادة حماس.. الأحمد يلتقي مسؤولين مصريين مكلفين بملف المصالحة لتذليل العراقيل..... 5

تنفيذا لخطاب الرئيس..الخارجية الفلسطينية تباشر تسليم صكوك 22 اتفاقية ومعاهدة دولية..... 7

مشعل: المغرب كان أذكى دولة تعاملت مع الربيع العربي..... 9

نزال لـ"القدس": هناك خطة لدى "حماس" لتوسيع تحالفاتها ومواجهة إعلان "ترمب" 10

اختراق في ملفين للمصالحة ولقاء وشيك بين عباس وهنية..... 11

الزهار: على السلطة الفلسطينية وحركة فتح إعلان فشل اتفاقية أوسلو وإلغاءها..... 14

البحث عن وسطاء وليس بدلاء..... 15

القدس من "أوسلو" إلى إعلان ترامب.. واقع وتحديات..... 17

البردويل: غزة بيد حكومة الوفاق بالكامل والحكومة الموازية اتهام باطل..... 22

حماس تطرح استراتيجية وطنية تقوم على ثلاثة مسارات..... 24

الشيخ عزام يدعو السلطة الفلسطينية للإعلان عن انتهاء أوسلو إلى الأبد..... 26

حماس والأسئلة الحرجة..... 27

مآلات تآكل الردع الإسرائيلي في غزة..... 34

"رأس حماس المدبّر" التقى سيلماني ويقيم في بيروت.. وخط ساخن يصله بنصرالله!..... 39

القسام تحذر الاحتلال: صافرات الإنذار ستدوي إذا لم تتوقف العنهجية..... 41

فلسطين نهاية 2017.. فشل في المراهنات وانقلاب في المواقف..... 43

الرئيس عباس : سننجز الوحدة الوطنية والمصالحة لمواجهة الظروف الدقيقة التي تمر بها قضيتنا

رام الله /سما/ 2017\12\28

أكد الرئيس الفلسطيني محمود عباس اليوم الخميس أن تحقيق الوحدة الفلسطينية هو "مصلحة وطنية عليا".

وشدد عباس ، لدى استقباله في مدينة رام الله السفير المصري سامي مراد بمناسبة انتهاء مهام عمله في الأراضي الفلسطينية، ضرورة تحقيق المصالحة الداخلية "سنذهب الى المصالحة وننجزها لمواجهة الظروف الدقيقة التي تمر بها القضية الفلسطينية".

في هذه الاثناء ، أعلن عضو اللجنة المركزية لحركة فتح مسؤول ملف المصالحة فيها عزام الأحمد اليوم أنه اجتمع مع مسؤولين مصريين مكلفين بمتابعة تنفيذ الاتفاق بين حركتي فتح وحماس والذي وقع بتاريخ 12 تشرين أول/أكتوبر الماضي لتنفيذ اتفاق المصالحة وإنهاء الانقسام الفلسطيني الداخلي بكافة بنوده.

ونقلت وكالة الأنباء الفلسطينية الرسمية (وفا) عن الأحمد ،الذي يزور مصر، قوله إنه استعرض مع المسؤولين المصريين، خلال اللقاء الذي عقد الليلة الماضية، العقبات والعراقيل التي ظهرت فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاق.

وأضاف: "نحن نؤكد ضرورة الالتزام الكامل بتنفيذ ما ورد في اتفاق المصالحة نصا ، وروحا ، وبشكل دقيق وأمين".

وذكر الأحمد أن "تفاصيل تنفيذ كل ما اتفق عليه له أهمية خاصة يجب إنجازها من قبل جميع الأطراف المعنية، وهذا عامل مساعد وأساسي في تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية بعيدا عن التوتير والتصرفات الخاطئة".

وأكد "ضرورة متابعة مصر الشقيقة رعايتها لمسيرة إنهاء الانقسام، خاصة أن الرئيس عبد الفتاح السيسي يتابع شخصيا هذه المسألة الهامة لتجنيد كل الطاقات والإمكانات الفلسطينية والعربية لحماية الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، وإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية".

وأشار الأحمد إلى أنه "تم الاتفاق مع الجانب المصري على استمرار التواصل والتنسيق لإنجاز ما تم الاتفاق عليه، ونحن نقدر الدور المصري المتواصل بهذا الشأن"، وأنه أجرى اتصالات بهذا الصدد مع حركة حماس.

وتجمدت جهود المصالحة الفلسطينية مؤخرا مجددا بعد شهرين من الحراك برعاية مصر بفعل خلافات حركتي "فتح" و"حماس" على آليات تسليم كامل إدارة قطاع غزة للسلطة الفلسطينية.

هاتف قيادة حماس.. الأحمد يلتقي مسؤولين مصريين مكلفين بملف المصالحة لتذليل العراقيل

رام الله / سما / 2017\12\28

أعلن عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، مفوض العلاقات الوطنية عزام الأحمد اليوم الخميس، أنه اجتمع مع عدد من المسؤولين المصريين المكلفين بمتابعة تنفيذ الاتفاق بين حركتي فتح وحماس، والذي وقع بتاريخ 12 تشرين الأول/ أكتوبر 2017 لتنفيذ اتفاق المصالحة وإنهاء الانقسام بكافة بنوده.

وقال الأحمد في تصريح لوكالة "وفا"، إنه استعرض مع المسؤولين المصريين، خلال اللقاء الذي عقد الليلة الماضية، العقبات والعراقيل التي ظهرت فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاق.

وأضاف: نحن نؤكد ضرورة الالتزام الكامل بتنفيذ ما ورد في اتفاق المصالحة نصا وروحا وبشكل دقيق وأمين، خاصة في هذه المرحلة التي تواجه فيها القضية والشعب الفلسطيني تحديات ومخاطر ممثلة بقرار الرئيس الأميركي ترمب بشأن القدس عاصمة دولة فلسطين، والتي تتطلب تمتين وحدة الجبهة الفلسطينية الداخلية.

وأوضح الأحمد أن الوحدة الوطنية هامة في سبيل إفشال التحرك الإسرائيلي الأميركي، وتجنيد طاقات الشعب الفلسطيني باتجاه إنهاء الاحتلال وتجسيد إقامة الدولة الفلسطينية على الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 وعاصمتها الأبدية القدس الشرقية.

وأضاف ان تفاصيل تنفيذ كل ما اتفق عليه له أهمية خاصة يجب إنجازها من قبل جميع الأطراف المعنية، وهذا عامل مساعد وأساسي في تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية بعيدا عن التوتير والتصرفات الخاطئة.

وأكد الأحمد ضرورة متابعة مصر الشقيقة رعايتها لمسيرة إنهاء الانقسام، خاصة أن الرئيس عبد الفتاح السيسي يتابع شخصيا هذه المسألة الهامة لتجنيد كل الطاقات والإمكانات الفلسطينية والعربية لحماية الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني، وإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية.

وتابع: لقد تم الاتفاق مع الجانب المصري على استمرار التواصل والتنسيق لإنجاز ما تم الاتفاق عليه، ونحن نقدر الدور المصري المتواصل بهذا الشأن.

وذكر الأحمد أنه كان على اتصال مع حركة حماس أثناء تواجده في القاهرة لتذليل جميع المصاعب والعقبات أمام مسيرة إنهاء الانقسام.

تنفيذا لخطاب الرئيس..الخارجية الفلسطينية تباشر تسليم صكوك 22 اتفاقية ومعاهدة دولية

رام الله /سما/ 28\12\2017

أكد وزير خارجية دولة فلسطين رياض المالكي، دور الدبلوماسية في تنفيذ رؤية القيادة الفلسطينية في ترسيخ دعائم دولة فلسطينية وتجسيد الوجود القانوني الدولي الذي يحترم حق للشعب الفلسطيني.

وأشار المالكي في بيان صحفي إلى أن وزارة الخارجية باشرت اليوم بتسليم صكوك الانضمام للاتفاقيات والمعاهدات الدولية، التي وقع عليها الرئيس محمود عباس، رئيس دولة فلسطين إلى الجهات الوديعة.

وتابع: "إن انضمام دولة فلسطين الى 22 اتفاقية ومنظمة دولية يشكل أحد أهم ادواتنا الرئيسية في اعتماد القانون الدولي سبيلا للوصول الى الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني".

وذكر ان هذا التحرك ينسجم مع الهدف الأسمى للنضال الوطني الفلسطيني في إنهاء الاحتلال وانجاز الاستقلال لدولة فلسطين على حدود العام 1967، وعاصمتها القدس، والعودة للاجئين تنفيذا للقرار 194.

وشدد المالكي على دور وزارة الخارجية والدبلوماسية الفلسطينية، منذ بدء خطة التحرك الدبلوماسي وحتى اعداد الاستراتيجية للتوجه الى مؤسسات الامم المتحدة، كما نوه الى المسؤوليات الجسام التي تقع على عاتق المؤسسات الفلسطينية وخاصة وزارة خارجية دولة فلسطين.

واشار إلى الجاهزية الكاملة لدولة فلسطين للامتثال لمتطلبات وقواعد ومبادئ الاتفاقيات، وطالب، في الوقت ذاته، المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياتهم لإلزام اسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بتطبيق قرارات الامم المتحدة والشرعية الدولية، والاحتكام الى مواد الاتفاقيات الدولية.

كما طالب بوقف انتهاكات حقوق الشعب الفلسطيني والانسحاب من أرض دولة فلسطين المحتلة بما فيها القدس الشرقية، وتمكين الشعب الفلسطيني لممارسة سيادته على أرضه وموارده وتطبيق حقه في تقرير المصير وتجسيد دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس، وعودة اللاجئين إلى ديارهم التي شردوا منها.

وتابع: إن الانضمام إلى هذه الاتفاقيات يأتي استكمالا لاستراتيجية التي تعزز من مكانتنا على الساحة الدولية، خاصة تلك الاتفاقيات ذات اهتمام المجتمع الدولي ككل وتكرس دورنا الهام في المنظومة الدولية، لذلك جاء الانضمام الى الاتفاقيات الخاصة بنزع التسلح، والسلاح النووي، وأسلحة الدمار الشامل،

بالإضافة إلى استكمال منظومة حقوق الانسان، ومنع الجرائم العابرة للحدود، والتركيز على الاتفاقيات العالمية التي تتضمن اليات تنفيذ ومساءلة بما يسمح لنا مساءلة الاحتلال في المجالات كافة، بما فيها الاقتصادية، والبيئية.

وعبر وزير الخارجية في الختام عن أهمية دور الامم المتحدة ومؤسساتها، ودور المجتمع الدولي والاتفاقيات الدولية باعتبارها المخزون القانوني، والمخزون الاخلاقي للأمم في التعامل مع جميع القضايا ذات الاهتمام المشترك، بما فيها قضية فلسطين، وشعبنا.

مشعل: المغرب كان أذكى دولة تعاملت مع الربيع العربي

الرباط- عربي21 2017\12\28

قال رئيس المكتب السياسي السابق لحركة المقاومة الإسلامية "حماس"، خالد مشعل، إن "المغرب كان أذكى دولة تعاملت مع استحقاق الربيع العربي".

وأضاف مشعل خلال حوار أجراه مع موقع حزب العدالة والتنمية المغربي، أن العاهل المغربي قام بخطوة ذكية وشجاعة "سمحت ببيئة ديمقراطية استغلتها الأحزاب بشكل جيد، فنشأت في المغرب حالة حزبية وسياسية استفادت من الوضع عبر مشاركتها في الحكومة"، كما استفاد الملك "وتعززت صورته كملك للجميع وكشخص يحتكم إليه الجميع، والشعب والأحزاب استفادوا ونشأت حيوية..".

وأكد مشعل: "لو أن مثل هذا النموذج تحقق في جميع الدول العربية لما احتجنا إلى دماء نازفة ولا أزمات ولا قوى مضادة ولا تدخل أجنبي".

واعتبر القيادي في حركة "حماس" أن الواقع العربي "صعب ويعاني من تفكك وانقسامات، لكن لا يجب جلد الربيع العربي لأنه ليس مسؤولا عن ذلك".

وأوضح أن "ما حصل هو نتيجة الخلافات بين القوى التي تريد التغيير والقوى المضادة، فنشأت أزمات استغلتها القوى الكبرى للدخول على خط الأمة، هذا ما أعطى للقوى الغربية أن تعبث بأمتنا".

ولفت مشعل إلى أنه "حين يفقد الجسم مناعته الذاتية يسهل غزوه من الجراثيم والأمراض الخارجية، وبالتالي فالحل الوحيد ألا يفرض أحد رأيه على الآخر، لا الحاكم ولا الشعب. نحن أمة واحدة، نتوافق على التدرج في الإصلاح وتحسين ظروفنا، ثم نطور أنفسنا، وهنا نعيش بسلام ونتصدى لمن يريد أن يعبث بنا".

يشار إلى أن خالد مشعل يزور المغرب بدعوة من قيادة حزب العدالة والتنمية المغربي، حيث عقد عدة لقاءات مع عدد من الأحزاب وبرلمانيين وشخصيات مغربية.

نزال لـ"القدس": هناك خطة لدى "حماس" لتوسيع تحالفاتها ومواجهة إعلان "ترمب"

رام الله- "القدس" دوت كوم- خالد احمد- 2017\12\28

كشف نائب رئيس حركة "حماس" في الخارج محمد نزال، أن الزيارات النشطة التي تقوم بها قيادات الحركة في الخارج هذه الأيام تأتي تتويجاً للتصريحات التي صدرت عن رئيس المكتب السياسي للحركة إسماعيل هنية، عن بدء حركة "حماس" في بناء تحالفات جديدة في المنطقة، وأضاف نزال": شهدت الأسابيع القليلة الماضية، حراكا سياسيا نشطا للحركة شمل: جنوب أفريقيا، والمغرب، وموريتانيا، ولبنان". وتابع: هناك خطة لتوسيع هذا الحراك، الذي يأتي في سياق الدعوة لتنسيق المواقف في مواجهة إعلان "ترمب".

ووصف القيادي الحمساوي، زيارتهم الأخيرة إلى (جنوب إفريقيا)، بأنها ناجحة، حيث التقى وفد الحركة على هامش مؤتمر حزب (المؤتمر الوطني الأفريقي)، مع مسؤولين رفيعي المستوى في الحكومة والحزب الحاكم. وأضاف أنه لمس شخصياً، تعاطفا شعبيا ورسميا واسعاً مع القضية الفلسطينية، وأن أحد مظاهر هذا التعاطف، الخطوة الجرئية، التي اعتمدها المؤتمر بتخفيض مستوى العلاقة مع إسرائيل، وهي خطوة لم تتخذها أي دولة عربية أو إسلامية، بعد إعلان "ترمب" حول القدس، وهو ما يستوجب تثمين هذا الخطوة.

وفي تقييم للتصويت الذي جرى في مجلس الأمن، ومن ثم الجمعية العامة للأمم المتحدة، اعتبر نزال التصويت فشلا ذريعا للسياسة الأمريكية، فأن تصوّت أميركا وحدها ضد القرار في مجلس الأمن، ثم يصوّت ضد القرار في الأمم المتحدة 8 دول فقط، فهذا يعني مدى "العزلة السياسية" التي تعيشها السياسة الأمريكية.

وحول تطورات الوضع في المنطقة، أكّد نزال أن الحراك الشعبي والرسمي المضاد للتوجّهات الأميركية، سيستمر، وأن مهمة القوى السياسية، العمل على استدامة الحراك الشعبي إلى أطول فترة ممكنة.

وحول توقعاته بشأن تدحرج الأمور في قطاع غزة لحرب جديدة،استبعد نزّال، هذا الأمر، لأن جميع الأطراف غير معنية بالوصول إلى ذلك في هذه المرحلة على الأقل، بما فيها الطرف الإسرائيلي.

اختراق في ملفين للمصالحة ولقاء وشيك بين عباس وهنية

غزة – فتحي صبّاح ، القاهرة – «الحياة» 2017\12\29

في مؤشر إلى جدية المساعي الفلسطينية لتحقيق انفراجة في المصالحة الوطنية، علمت «الحياة» أن حركتي «فتح و «حماس» اتفقتا على عقد لقاء بين قيادتيْهما بحضور الرئيس محمود عباس ورئيس المكتب السياسي لـ «حماس» إسماعيل هنية، وأن اختراقاً سُجّل في اثنين من ملفات المصالحة المتعثرة.

وعكست هذه الأجواء تصريحات للرئيس الفلسطيني أمس، أثناء استقباله في رام الله السفير المصري سامي مراد لمناسبة انتهاء مهمات عمله في الأراضي الفلسطينية، إذ أكد أن تحقيق الوحدة الفلسطينية «مصلحة وطنية عليا»، وقال: «سنذهب إلى المصالحة وننجزها لمواجهة الظروف الدقيقة التي تمر بها القضية الفلسطينية».

وكشفت مصادر فلسطينية موثوقة لـ «الحياة» أن رئيس «حماس» في قطاع غزة يحيى السنوار اتفق مع عضو اللجنة المركزية ومسؤول العلاقات الوطنية في حركة «فتح» عزام الأحمد، على عقد اجتماع بحضور عباس وهنية لدفع المصالحة وحل القضايا والملفات الشائكة. ورجحت أن يُعقد الاجتماع في القاهرة برعاية مصرية مباشرة وحثيثة، من دون تحديد موعد لذلك.

كما كشفت المصادر تحقيق اختراق طفيف في ملفيْ الموظفين والكهرباء، مشيرة إلى أن رئيس الحكومة الفلسطينية، رئيس اللجنة الإدارية القانونية المكلّفة النظر في ملف موظفي «حماس» رامي الحمدالله، أصدر قراراً بضم الرئيس السابق لديوان الموظفين العام رئيس ديوان الرقابة الإدارية والمالية في القطاع حالياً محمد الرقب، إلى اللجنة.

يعني ذلك أن الحمدالله وافق جزئياً على مطلب لـ «حماس» التي تطالب بضم ثلاثة خبراء يمثلونها إلى اللجنة وفقاً لاتفاق المصالحة في القاهرة، وهم وكيل وزارة المال في غزة يوسف الكيالي، ورئيس ديوان الموظفين العام الحالي محمد عابد، والرقب.

كما كشفت المصادر أن الحمد الله وافق على الطلب من سلطات الاحتلال الإسرائيلي إعادة توصيل 50 ميغاواط من التيار الكهربائي إلى القطاع كانت الحكومة طلبت قطعها قبل ثمانية أشهر، لترتفع إلى 120

ميغاواط، شرط أن تدفع شركة توزيع الكهرباء في القطاع مسبقاً ثمنها البالغ 10 ملايين شيكل شهرياً.

وكانت المصالحة تعثرت مطلع الشهر نظراً لعدم دفع حكومة التوافق رواتب موظفي حكومة «حماس» السابقة، وعدم إلغاء العقوبات المفروضة على مليوني فلسطيني في القطاع يعيشون في ظروف مأسوية وفي ظل أزمات متفاقمة تشمل الكهرباء ومياه الشرب والعلاج الطبي والفقر والبطالة والحسوم على رواتب موظفي السلطة الفلسطينية.

ووفق المصادر، فإن الحكومة رفضت دفع رواتب موظفي حكومة «حماس» ورفع العقوبات عن القطاع رداً على عدم تسليم الحركة أموال الضرائب والرسوم التي تجمعها الوزارات والهيئات الحكومية التي يديرها ويقودها الوكلاء المنتمون للحركة.

وقالت المصادر إن السنوار والكيالي أبلغا «اللجنة الوطنية لمتابعة إنجاز المصالحة» (شُكلت مطلع الشهر بمشاركة ممثلين عن معظم الفصائل، باستثناء فتح وحماس)، إن وكيل وزارة المال في حكومة التوافق فريد غنّام رفض استلام أموال الجباية بدعوى أن عباس «أعفى بمرسوم رئاسي (عقب الانقسام) سكان القطاع من الضرائب والرسوم المفروضة عليهم وفقاً للقانون».

وأضافت أن السنوار استعرض مع أعضاء «لجنة إنجاز المصالحة» بحضور أعضاء اللجنة التي شكلتها «حماس» لتسليم الحكومة وتمكينها، كلَّ الخطوات والقرارات والإجراءات التي اتخذتها الحركة في هذا الخصوص، كما أبدى استعداد الحركة ولجنة التسليم للتعاون التام مع لجنة المتابعة، التي تحظى بدعم مصر، وتتحفظ «فتح» على تشكيلها ولو تطلب الأمر «استجواب اللجنة وأعضائها» في إطار دفع المصالحة.

وفي القاهرة، اجتمع الأحمد مساء الأربعاء الماضي مع مسؤولين مصريين مكلفين متابعة تنفيذ اتفاق المصالحة، وناقش معهم المضي قدماً في خطوات تنفيذ الاتفاق بكل بنوده وإنهاء الانقسام.

وأوضح في تصريحات أمس، أنه استعرض مع المسؤولين المصريين العقبات والعراقيل التي تعيق تنفيذ الاتفاق. وكشف أنه كان على اتصال مع «حماس» أثناء وجوده في مصر لتذليل المصاعب والعقبات كافة

أمام مسيرة إنهاء الانقسام، مؤكداً «ضرورة الالتزام الكامل بتنفيذه (الاتفاق) نصاً وروحاً، وبشكل دقيق وأمين، خصوصاً في هذه المرحلة التي تواجه فيها القضية والشعب الفلسطيني تحديات وأخطاراً عدة».

الزهار: على السلطة الفلسطينية وحركة فتح إعلان فشل اتفاقية أوسلو وإلغاءها

غزة/سما/ 2017\12\29

اكد القيادي في حركة حماس محمود الزهار ، ان على السلطة الفلسطينية وحركة فتح إعلان فشل اتفاقية أوسلو وإلغاءها.

وقال الزهار في لقاء مع القناة التاسعة في تركيا، ان "أوسلو لم تأتي بغير الدمار لشعبنا وأخرها اعتراف الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بالقدس عاصمة للاحتلال"، مؤكداً على ضرورة التمسك بالمقاومة وعلى رأسها المقاومة المسلحة.

وأكد الزهار أن الحديث عن برنامج مقاومة متفق عليه لا ينسجم مع التنسيق الأمني، مضيفاً أن السلطة مصرة على عدم مغادرة أوسلو "وياسر عرفات قتل لأنه أراد استخدام الكفاح المسلح كوسيلة لدفع الاحتلال للعودة اليه والضغط عليه للتفاوض وتحقيق مكاسب سياسية".

وشدد أن المطلوب من السلطة بعد خطوة ترامب الإعلان شهادة وفاة أوسلو وعدم الدفاع عنها واعتماد المقاومة وإعلان كل فلسطين أرض محتلة، مطالباً فتح بتحديد موقفها من الكفاح المسلح بشكل واضح.

البحث عن وسطاء وليس بدلاء

نبيل عمرو الشرق الأوسط 2017\12\29

حين يتعلق أي أمر بالقدس، يذهب الفلسطينيون إلى الحدود القصوى في المواقف؛ المواطنون ينزلون إلى الشارع، والقيادات تجهد نفسها في التماهي مع الانفعال الشعبي حد المزايدة عليه.

ومن طبيعة الأشياء أن تهدأ الانفعالات وتعود الواقعية إلى العمل، هذه هي طبيعة ردود الفعل الفلسطينية والعربية على كل ما كان يحدث بشأن القدس.

الرسميون الفلسطينيون بلغوا في التماهي مع انفعالات الشارع، حد الإعلان عن تجريد أميركا من دور الوسيط في العملية السياسية المحتملة بينهم وبين الإسرائيليين، ومن أجل توجيه رسائل توحي بالجدية، انطلقت وفودهم إلى كثير من العواصم للبحث عن بدلاء عن الأميركيين في رعاية العملية السياسية.

المرشحون التلقائيون لهذه المهمة هم الصينيون والروس والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. الفلسطينيون أصحاب الخبرة التي لا تجارى في معرفة مواقف الدول من عملية السلام، يدركون استحالة الاستجابة لمسعاهم من قبل الدول المرشحة للحلول محل الأميركيين، فهذه الدول ذاتها استنكفت عن دورها حتى حين سمح لها بذلك في زمن تأسيس الرباعية الدولية، فكان أقصى ما يستطيعون فعله هو تسويق المواقف الأميركية للفلسطينيين، وإقناعهم بالقبول بها، وأهم الوقائع في ذلك خطة خريطة الطريق التي كتبها الأميركيون وسوّقها أعضاء الرباعية، وحين قررت أميركا وإسرائيل إلغاء الرباعية من أساسها أذعنت الأطراف جميعاً، ولم يصدر عن أي منهم ولو تصريح احتجاج، أو مطالبة بمواصلة الدور.

الواقعية في التحليل والسلوك السياسي، تتطلب من الفلسطينيين الغاضبين والساخطين على الولايات المتحدة، أن يراهنوا على تعديل في الموقف الأميركي، وليس تغييراً في الموقف، والتعديل الممكن – وإن كان صعباً – يتصل بأمرين اثنين؛ الأول وقع والثاني ينتظر وقوعه. الموقف من القدس يحوم الأميركيون حوله دون أن يلامسوه، وذلك خوفاً من رد الفعل الإسرائيلي، وحتى الكونغرس الذي لن يقبل إشارة صريحة حول حق الفلسطينيين في القدس الشرقية، مع أن الإشارة إلى ذلك ستكون كلمة السر التي تعيد الأمور إلى نصابها، ويمكن القول إن الاضطراب الحادث الآن ربما يزول وتعود المعادلة السابقة إلى حالها من الاستقرار والتداول. أما الثاني فيتصل بصفقة القرن التي يجري إعدادها والتشاور بشأنها، ذلك أن ما حدث

بشأن القدس يصلح لأن يكون إشارة تحذير للإدارة الأميركية، بعدم استسهال فرض صيغة غير متوازنة على الفلسطينيين والعرب، الذين ما زالوا يعانون من الطعنة الأميركية لهم في الظهر. وهنا يتعين على كل من له قناة اتصال مع الأميركيين أن يستخدمها بإلحاح، لتعديل الموقف من القدس، وتحقيق التوازن في صفقة القرن.

الدول التي تمتلك مؤهلاً لصنع ذلك هي دول الاعتدال العربي، التي أربكتها كثيراً سياسة ترمب تجاه القدس، وستربكها أكثر لو افتقرت إلى التوازن المنطقي المطلوب للتعاطي معها. وإذا ما أضيف إلى جهد الاعتدال العربي جهد تبذله دول الاتحاد الأوروبي في هذا الاتجاه، فقد نرى أفقاً لعملية سياسية تعطي الفلسطينيين مبرراً للنزول عن أعلى الأشجار التي تسلقوها بفعل قرارات القدس، وتعطي عرب الاعتدال مسوغاً للمشاركة الفعالة في الحلول القادمة المقترحة للمسألة الفلسطينية.

الرهان الواقعي ولكن غير المؤكد، هو أن تتعقل الإدارة الأميركية، وأن تستمع للحلفاء، وأن تأخذ بنصائحهم، إن فعلت ذلك يتوقف التدهور المروع الذي أصاب العملية السياسية في عهد ترمب، وإن لم تفعل فالتدهور سيستمر، وسيستمر مستثمروه في الإفادة منه، ومقدمات ذلك لا تخفى على أحد.

القدس من "أوسلو" إلى إعلان ترامب.. واقع وتحديات

منصور النصاصرة العربي الجديد 29\12\2107

أثار إعلان الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، القدس عاصمة لإسرائيل، موجة من الاحتجاجات في العالم ومواجهات مباشرة مع الفلسطينيين. وقد جاء هذا الإعلان بعد ضعف عربي وفلسطيني في مواجهة تهويد القدس منذ إعلان المبادئ بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، المعروف باتفاقية أوسلو. وإعلان الرئيس ترامب ما هو إلا محاولة منه لتكريس الإقصاء المدروس للقدس في "أوسلو"، وعدم طرحها في المفاوضات، أي فرض حل من جانب واحد، وليس كما نصت عليه اتفاقية أوسلو التي أنهكت المدينة المقدسة وسكانها الفلسطينيين في كل المجالات الحياتية. وإعلان ترامب ما هو إلا تأكيد على فرض الأمر الواقع في القدس الذي سعت إليه "أوسلو"، وهو بتغيير الوضع القائم في القدس بفرض تغيير الوضع الديموغرافي، الاقتصادي والسياسي، في المدينة، لكي لا تتم مناقشة ملف القدس في أي مفاوضات مستقبلية.

القدس عاصمة إسرائيلية أمر مرفوض فلسطينيا ودوليا، ومخالف أيضا لكل القوانين الدولية، خصوصا عندما نتحدث أن القدس الشرقية مدينة محتلة، وتحت حماية القانون الدولي الذي لم يحترمه ترامب بنفسه. ويتبين أن إقصاء مدينة القدس من اتفاقية أوسلو في العام 1993 أدّى إلى تسريع عملية تهويدها المستمر، من دون أي رادع فلسطيني، أو عربي، ما مهد الطريق إلى إعلان ترامب عنها عاصمة إسرائيلية، مستفيدا بذلك من أن القدس تحولت لمدينة مجزّأة، بحدود غير معلنة، الأمر الذي ازدادت وتيرته منذ اتفاقيات أوسلو، فلولا التهويد المستمر لشرقي القدس، بفعل السياسات الكولونيالية الاستيطانية الإسرائيلية، والغياب القيادي الفلسطيني عن الساحة المقدسية، لما استطاع ترامب أن يعلن المدينة عاصمة إسرائيلية، على الرغم من معارضة قوية من غالبية دول العالم.

عزل القدس عن محيطها

منذ اتفاقيّة إعلان المبادئ بين منظمة التحرير وإسرائيل في 1993، اتبعت الحكومات الإسرائيليّة المتعاقبة سياساتٍ ممنهجةً لضمّ شرقيّ القدس إلى سيادتها الكاملة، ما يتناقض مع كلّ المواثيق الدوليّة المتعارف عليها. حيثُ تسعى تلك السياسات إلى محاولات ضمّ القدس الشرقيّة للسيادة الإسرائيليّة بدون سكّانها

الفلسطينيّين، أي بتفريغها من سكانها بالتهجير الصامت. وتفيد الأبحاث العديدة بأنّ إسرائيل انتهجَت منذُ اتفاقيّة أوسلو، وما تبعها من اتفاقيات فلسطينية إسرائيلية، سياساتٍ كولونيالية استيطانية لفصل القدس عن الحيّز الفلسطينيّ من النواحي الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة، بواسطة سياسات إقصاء ممنهجة، في تهجير صامت للمقدسيّين من الأحياء المجاورة للقدس. وقد أتاح إقصاء مدينة القدس من اتفاقيّات أوسلو لإسرائيل فرصة لعزل القدس الشرقيّة عن الحيّز الفلسطينيّ، وضمّها لسيادتها الكاملة من دون سكّانها المقدسيّين، أي بواسطة سياسة تهجير كولونياليّ صامت يهدف إلى الحدّ من عدد المقدسيّين في المدينة، فأصبحت القدس العربية التي كانت عاصمة فلسطين الثقافيّة والاقتصاديّة والسياسيّة شبه منفصلة عن حيّزها الفلسطيني، جرّاء السياسات الإسرائيليّة التي يعزّزها أخيرا إعلان ترامب.

وعلى الرغم من أنّ "أوسلو" كانت أملاً لكثيرين، إلا أنها تركت موضوع البتّ في ملفّ القدس إلى مراحل الحلّ النهائيّ، حيث سرعان ما تبيّن أنّ استراتيجيّة إقصاء القدس من هذه الاتفاقيّة كانت دبلوماسيةً أميركية – إسرائيليّةً، تسعى إلى تكريس الاحتلال للقدس الشرقيّة، وقد ترتّبت عن إقصاء القدس الشرقية من اتفاقية أوسلو نتائج وخيمة على المدينة ومستقبلها، فقد فصلت القدس بشكل غير مُعلن عن محيطها الفلسطينيّ الاجتماعيّ والاقتصاديّ والسياسيّ. وقالت وزيرة شؤون القدس السابقة، هند خوري، لصاحب هذه السطور، إنّ "أوسلو" كانت "بمثابة تقطيع أواصل الشعب الفلسطيني وإضعافة. ورسّخت فصل القدس عن بيت لحم وعن الضفّة الغربيّة، وأضعفت التواصل الاجتماعيّ لأهل القدس مع سائر المجتمع الفلسطيني".

ازداد الأمر تعقيدا في القدس، بعد بناء جدار الفصل العنصريّ. تدلُّ نتائج بحث أجريته، على أنّ بناء الجدار العنصري فصلَ بشكلٍ فعليٍّ الكثير من أحياء المدينة العربيّة عن مركزها التجاري والحياتي اليومي، ما يجعل المدينة مقسّمة بشكل غير مُعلن، فقد رسّخ جدار الفصل العنصريّ البعد الاجتماعيّ والاقتصادي في القدس، وأبعدها جغرافيًّا عن محيطها الفلسطيني الطبيعيّ. لقد حوّل جدار الفصل العنصري أحياء القدس الشرقيّة إلى أجزاء عديدة منفصلة عن قلب مدينة القدس، حيث الحواجز والصعوبات العديدة التي تعيقُ حريّة الحركة، والوصول إلى المدينة. كان لجدار الفصل العنصري تأثير على العلاقات الاجتماعيّة والاقتصاديّة في القدس، حين فُصلت عائلات كاملة عن محيطها المقدسيّ الطبيعيّ.

يبدو أنّ محاولات تفريغ القدس من سكّانها الفلسطينيّين كانت بطرقٍ كولونيالية أخرى، حيث تفيد معطيات وزارة الداخليّة الإسرائيليّة بأنه تمّ سحب إقامات 14200مقدسيّ حتّى العام 2013. بالإضافة إلى ما ذكرته الخبيرة في شؤون القدس، بروفيسورة نادرة شلهوب كوفيركيان، عن ازدياد ظاهرة الأطفال غير المسجّلين في القدس، والتي وصلت إلى الآلاف، كظاهرة جديدة من أشكال تفريغ القدس من سكّانها. أما عمليّات التهجير الممنهجة والصامتة، فقد استمرّت في القدس بواسطة عدم منح تراخيص البناء، حيث كانت 9% من إجماليّ تصاريح البناء التي منحت في المدينة في السنوات الأخيرة من نصيب المقدسيّين، أمّا غالبيّة التصاريح فقد منحت في بيت حنينا، وليس في أنحاء استراتيجية أخرى من المدينة. هذا بالإضافة إلى دفع مبالغَ طائلة للحصول على رخص البناء، حيث وصلت كلفة رخصة البناء إلى مبالغ بلغت ثلاثين ألف دولار. وقد جعلت هذه العوائق الخياليّة التي تفرض على المقدسيّين من أجل الحصول على رخص بناء، تضطرهم، في بعض الأحيان، إلى البناء غير المرخّص أو الهجرة إلى الأحياء المقدسية المهمشة.

وكانت محاولات تفريغ القدس من سكّانها أيضًا بواسطة السياسيات العنصريّة لبلدية القدس التي لا تقدّم أيّ خدمات لأحياء كثيرة تقع في حدودها الإداريّة. حيث تسعى السياسات الإسرائيليّة إلى فصل بعض الأحياء العربيّة عن القدس، من دون ضمّها إلى إسرائيل أو الضفّة الغربيّة، ما أوجد واقعا معيشا من دون خدمات، وعلى هامش المجتمعين، الإسرائيليّ والفلسطيني. فهناك أحياء مقدسية فلسطينيّة مفصولة بشكل كامل عن القدس، بواسطة سياسات فصل عنصريّة، مثل كفر عقب، شعفاط، رأس خميس، رأس شحادة وضاحية السلام (عناتا). يسكن في هذه الأحياء اليوم ما يقارب 150 ألف فلسطيني مقدسيّ، من دون أيّ خدمات ملموسة من بلديّة القدس، أو من السلطة الوطنية الفلسطينيّة، وهم معرّضون لفقدان حقوقهم القانونية.

واشتملت سياسات التهجير الصامت على الجانب الاقتصادي في القدس، حيث عزلت اتفاقيّة أوسلو القدس اقتصاديًّا عن الضفّة الغربيّة وغزّة. وتاريخيًّا، كانت القدس المركز الاقتصادي لفلسطين، حيث إنّ اقتصادها قبل "أوسلو" شكّل 15% من إجماليّ الاقتصاد الفلسطيني، أي ما يقارب 250 مليون دولار في عام 1990. أمّا فترة ما بعد "أوسلو"، فقد تميّزت بخسارة القدس ملايين الدولارات السنويّة، نتيجة مباشرة لبناء جدار الفصل العنصري، وصعوبة الحصول على تصاريح للتجّار الفلسطينيّين لدخول المدينة. هذا بالإضافة إلى الديون الطائلة التي على التجار المقدسيّين دفعها لبلدية القدس، وأدّت إلى إغلاق محلات

تجاريّة كثيرة. فعلى سبيل المثال، انخفض عدد محلّات الخزف الفلسطيني بشكل ملحوظ بسبب الضرائب الكبيرة المفروضة على أصحابها. وبحسب مؤسّسة المقدس لتنمية المجتمع في القدس، أغلقت ما يقارب خمسة آلاف محل تجاري في القدس أبوابها منذ العام 1999. وأدى هذا الأمر، بشكل مباشر، إلى نزوح تجار مقدسيّين كثيرين إلى الضفّة الغربيّة، بيت لحم، أريحا والخليل، للاستثمار هناك بدلًا من القدس. ويبدو أيضا أنّه نتيجة للحواجر المختلفة، وفصل الأحياء العربيّة عن المدينة بواسطة الجدار، انخفضت أيضًا نسبة المتسوّقين الفلسطينيّين في المدينة. هذا بالإضافة إلى عدم تطوير مناطق صناعيّة عربيّة في القدس، مثل وادي الجوز وغيرها، ما أرغم رجال أعمال من القدس على الاستثمار في مناطق صناعيّة يهوديّة في القدس، مثل ميشور أدوميم وعطاروت، أو الاستثمار في مناطق فلسطينية أخرى.

إغلاق مؤسّسات المجتمع المدني

بالإضافة إلى الفصل الكولونيالي الممنهج للقدس عن محيطها الفلسطيني، اقتصاديًّا واجتماعيًّا، أغلقت الحكومة الإسرائيلية، في سنوات ما بعد "أوسلو"، عشرات من مؤسّسات المجتمع المدني الفلسطينيّ في شرقيّ المدينة، أبرزها بيت الشرق، رمز القيادة الفلسطينية في القدس. وذلك على الرغم من أن اتفاقيّة "إعلان المبادئ" نصّت على الحفاظ على المؤسّسات الفلسطينيّة في القدس. كما جاء ذلك في مكاتبات يوغان هولتس، وزير الخارجيّة السويسري، وشيمون بيريز، وزير الخارجيّة الإسرائيلي آنذاك. رغم وثيقة هولتس، فبعد أوسلو مباشرة، سنّت الكنيست الإسرائيليّ في عام 1994 قانونًا يقضي بإغلاق مؤسّسات فلسطينيّة في القدس التي لها أي صلة مع السلطة الفلسطينيّة. تشير الإحصائيّات المختلفة إلى أنّ العشرات من المؤسّسات الفلسطينيّة في القدس أغلقت، مثل جمعيّات إغاثة، مؤسّسات سياحيّة واقتصاديّة، مؤسّسات إعلاميّة، وخدماتيّة، وثقافيّة، ومراكز شبابيّة ونسويّة، مؤسّسات ترعى شوؤن الأسير الفلسطيني ومؤسّسات أخرى، مثل مسرح القصبة، اتّحاد الكتّاب ونقابة الإعلاميّين في القدس. تورد تقارير جمعيّة الدراسات العربيّة أنّه تم إغلاق أكثر من 60 مؤسّسةً في القدس منذ اتفاقيّة أوسلو، ونقلت مؤسّساتٌ كثيرة مكاتبها إلى رام الله، أو خارج حدود بلديّة القدس.

بعد أن أغلقت الحكومة الإسرائيليّة عشرات من المؤسّسات الفلسطينيّة في القدس، تمّ تفريغ القدس من القيادة السياسيّة الفلسطينيّة. وتفيد نتائج بحث أنجزه صاحب هذه السطور بأنّ إسرائيل لم تسمح بعد وفاة

عضو اللجنة التنفيذية في منظمة التحرير، ومسؤول ملف القدس فيها، فيصل الحسيني، في العام 2001، وأول وزير فلسطيني للأوقاف، الشيخ حسن طهبوب، في العام 1998، ببروز قيادة فلسطينيّة في القدس، ما أدّى إلى فراغ قياديّ وسياسي في أوساط المقدسيّين. فالقيادة الحالية المتمثّلة بمحافظ ووزير القدس الفلسطيني، عدنان الحسيني، لا يسمح لها بالعمل المباشر من داخل المدينة، فالرجل يعمل من خارج القدس، من الرام، ما يدلّ على إقصاء ممنهج أوجدته اتفاقية أوسلو للقيادة الفلسطينيّة وللوجود السياسي الفلسطيني في المدينة. وقد أدى غياب القيادة الفلسطينية إلى سيطرة اليمين الإسرائيليّ على دائرة القرار بخصوص ميزانيّات القدس الشرقيّة. كما أدى هذا الغياب القيادي والسياسي الفلسطيني في القدس أيضًا إلى دخول لاعبين جدد الحلبة السياسيّة المحليّة، مثل الحركة الإسلاميّة ونواب القائمة المشتركة. على الرغم من ذلك، استطاعت مؤسسة الأوقاف الإسلامية والمرجعيات الدينية في المدينة إيجاد قيادة محلية في المدينة تحدت السيادة الإسرائيلية، وفرضت أمرا واقعا، أجبر الحكومة الإسرائيلية على إزالة البوابات الإلكترونية التي وضعت على بوابات المسجد الأقصى، بفضل المقدسيين، والهبة الشعبية المحلية.

ويذكر أيضا أن إعلان الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، اعتراف بلاده بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال الإسرائيلي، يناقض بوضوح اتفاقية السلام (وادي عربة) بين الأردن وإسرائيل التي تم توقيعها عام 1994، والتي تنص على رعاية الأردن للمقدسات الإسلامية والمسجد الأقصى، ما يطرح السؤال ما إذا كان ترامب يعلم مضمون تلك الاتفاقية، والبنود فيها التي تتعلق بالقدس، أو أنه حتى لا يعير أي أهمية لتلك الاتفاقيات.

يناقض إعلان ترامب كل المواثيق الدولية والعالمية المتعارف عليها، وينافي حل الدولتين، الفلسطينية والإسرائيلية، الذي تتمسك به غالبية دول العالم. فما قام به ترامب الآن هو ما خططت له إسرائيل حين استطاعت إقصاء القدس من اتفاقيات أوسلو، بغرض فرض حقائق على أرض الواقع التي ما زال المقدسيون يتحدونها يوميا. وسيفتح إعلان ترامب أيضا ملفات اتفاقية وادي عربة مع الأردن من جديد، وسيفتح الحوار بشأن مصداقية القوانين والمواثيق الدولية بخصوص القدس وغيرها.

البردويل: غزة بيد حكومة الوفاق بالكامل والحكومة الموازية اتهام باطل

غزة (فلسطين) . خدمة قدس برس 2017\12\29

أكد عضو المكتب السياسي في حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، صلاح البردويل، أن "حماس متمسكة بالمصالحة وماضية فيها ومستعدة لدفع كل تبعاتها".

وأوضح البردويل في تصريحات خاصة لـ "قدس برس"، أن "حكومة الوفاق الوطني تسلمت كافة مهماتها في غزة، وهي من تدير القطاع، وأن الحديث عن حكومة موازية لحماس لا أساس له من الصحة في شيء".

وقال: "كل الملفات التي اتفقنا عليها في اتفاق القاهرة من الحكومة والموظفين والمصالحة المجتمعية وغيرها، يتم تنفيذها على الأرض، ويمكن للفصائل التي شاركت في اجتماعات القاهرة، وللمصريين أنفسهم أن يكون شهداء على ذلك".

وأشار البردويل إلى أن "المصالحة الفلسطينية تتعثر مرة أخرى بفعل ضغوط أمريكية وإسرائيلية وعربية".

وقال: "بينما الولايات المتحدة تجور على الشعب الفلسطيني، وعلى الأمة العربية والإسلامية وتستخدم قوتها وغطرستها في اتخاذ قرار يبيح للعدو أن تكون له عاصمة موحدة اسمها القدس، هناك أصوات تعزف بعيدا عن كل المعايير السياسية والوطنية والدينية، لتسميم الأجواء والحيلولة دون وحدة الصف الفلسطيني في مواجهة الغطرسة الأمريكية".

وأضاف: "أكثر من ذلك هناك أصوات تتفلسف من أجل تشديد الحصار على قطاع غزة، ومنع كل سبل الحياة عن أهله، هذه الأصوات كلها مشبوهة وعليها علامات استفهام كبرى".

وأكد البردويل أن "حماس ليست في وارد التخلي أو التراجع عن المصالحة، وأنها ماضية فيها إلى نهاياتها، من أجل وحدة الشعب الفلسطيني في مواجهة تحديات الاحتلال"، على حد تعبيره.

وكان عضو اللجنة المركزية لحركة "فتح" عزام الأحمد، قد قال في تصريحات سابقة لـ "قدس برس": "هناك اتفاق للمصالحة تم التوقيع عليه في القاهرة، الإخوة في حماس لم يلتزموا بتنفيذه، ولم يمكنوا حكومة الوفاق من القيام بمهامهم، ومازالت الحكومة الموازية هي صاحبة القرار"، على حد تعبيره.

وفرض الرئيس محمود عباس في نيسان (أبريل) الماضي إجراءات بحق قطاع غزة، قال إنها رد على تشكيل "حماس" لجنة لإدارة شؤون القطاع (حلتها في مارس / آذار الماضي في إطار اتفاق المصالحة)، ومنها تخفيض رواتب موظفي السلطة الفلسطينية بنسبة 30 %، وإحالة بعضهم إلى التقاعد المبكر، وتخفيض إمدادات الكهرباء للقطاع.

ووقعت حركتا "فتح" و"حماس" في تشرين أول (أكتوبر) الماضي، في القاهرة على اتفاق المصالحة نص على تنفيذ إجراءات لتمكين حكومة التوافق من ممارسة مهامها والقيام بمسؤولياتها الكاملة، في إدارة شؤون قطاع غزة، كما في الضفة الغربية، بحد أقصاه الأول من كانون أول (ديسمبر) الجاري، مع العمل على إزالة كافة المشاكل الناجمة عن الانقسام.

حماس تطرح استراتيجية وطنية تقوم على ثلاثة مسارات

غزة- عربي21- أحمد صقر 29\12\2017

رأت حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، أن المخرج الحقيقي للأزمات والتحديات التي تعصف بالقضية الفلسطينية، يقوم على استراتيجية وطنية ترتكز على عدة مسارات.

وشدد القيادي في حركة حماس، النائب مشير المصري، على أن حركته "لن تفرط بالمسجد الأقصى أو بشبر من أرض فلسطين المحتلة"، مؤكدا أن "قرار ترامب إيذان بزوال الكيان الصهيوني".

وأوضح في كلمته خلال مسيرة جماهرية حاشدة في وسط مدينة غزة، تابعتها "عربي21"، أن "هذه الجماهير الفلسطينية جاءت لتؤكد أن قرار ترامب لن يمر، كما أكدت حماس"، موجها التحية لجماهير الشعب الفلسطيني، في الداخل والخارج، كما حيا جماهير الأمتين العربية والإسلامية.

ونوه النائب المصري، إلى أن "إعلان ترامب شكل تصحيحا لبوصلة الأمة، التي تتجه اليوم بكل قواها إلى تأكيد الحق التاريخي على إسلامية الأقصى وعروبة القدس، وأيضا ترسخ معادلة تاريخية مفادها؛ أن العدو المشترك لأمتنا هو العدو الإسرائيلي".

وأكد أن كل "محاولات الاحتلال، لطمس الهوية الفلسطينية وتهويد مدينة القدس المحتلة، لن يغير من حقائق التاريخ شيئا"، موضحا أن "الاحتلال هو حالة طارئة في تاريخ قضيتنا الفلسطينية، وهو إلى زوال".

وأشار القيادي في حركة "حماس"، إلى أن "الأمة الثائرة عليها أن تمارس الضغط لوقف محاولات الهرولة نحو التطبيع مع العدو"، مؤكدا أن "التطبيع مع الاحتلال؛ جريمة وطنية وأخلاقية".

وبين أن "الدفاع عن القدس؛ هو واجب شرعي وقومي، وكل الأمة قادة وشعوبا مطالبون بالتعبير عن مواقفهم تجاه مدينة القدس"، موضحا أن "التفريط بالقدس هو تفريط بمكة والمدنية المنورة؛ ومن يخذل القدس سيخذله الله".

ولفت المصري، إلى أن "المطلوب فلسطينيا؛ هو تحقيق التوافق على استراتيجية وطنية تحريرية، ترتكز على عدة مسارات هي؛ إتمام المصالحة وتحقيق الوحدة، كي نقف كشعب وكقوى، في مواجهة كل

التحديات التاريخية الطارئة على قضيتنا الفلسطينية ومدينة القدس"، مطالبا حركة فتح "بإتمام استحقاقات المصالحة الفلسطينية".

وتابع: "وعلى الحكومة الفلسطينية القيام بواجباتها، وإلا فالشعب الفلسطيني يستحق حكومة أفضل"، مضيفا: "المطلوب فورا هو رفع كافة الإجراءات الانتقامية ضد قطاع غزة، وهذا استحقاق وطني".

وأما المسار الثاني، فهو "سحب الاعتراف بالكيان الصهيوني، وإعلان فشل أوسلو، ووقف التنسيق الأمني"، مشددا على وجوب أن "تكون انتفاضة القدس شعلة يلتف حولها الكل الفلسطيني، وعلى السطلة رفع يدها عن المقاومة في الضفة".

وأما المسار الأخير، فهو "التوافق على تشكيل إطار وطني، والمدخل الأساسي لذلك هو المسارعة في دعوة الإطار الوطني للانعقاد من أجل مواجهة الصلف الأمريكي والعنجهية الصهيونية".

وشارك الآلاف في هذه المسيرة الحاشدة، حيث رددت الجماهير شعارات، "بالروح بالدم نفديك يا أقصى"، وشعار: "لن نعترف بإسرائيل".

الشيخ عزام يدعو السلطة الفلسطينية للإعلان عن انتهاء أوسلو إلى الأبد

غزة/سما/ 29\12\2017

شدد الشيخ نافذ عزام عضو المكتب السياسي لحركة الجهاد الإسلامي على ضرورة استمرار الانتفاضة الفلسطينية المباركة ودعمها وتنميتها، قائلاً :"إن ضرورة الحفاظ على الانتفاضة وتطويرها مسؤولية كل فلسطيني وعربي ومسلم، وهي الأداة الفعالة لرفض قرار ترامب".

وأوضح الشيخ عزام في مسيرة حاشدة شمال قطاع غزة أن الدول العربية والإسلامية مطالبة بالكثير أولها توجيه البوصلة نحو فلسطين المحتلة، وضرورة وقف الدماء التي تنزف في العواصم العربية والإسلامية وتوجيهها نحو فلسطين، مشدداً على أن الدول العربية والاسلامية امام موقف تاريخي مسؤول اليوم بعد قرارا ترامب.

وأشار إلى أن الامتين العربية والإسلامية تمتلك أوراق كثيرة للضغط على إسرائيل والولايات المتحدة، مؤكداً على أهمية أن تعطى الفرصة لجماهير الامة للتعبير عن رأيها فيما يتعلق بقضيتهم المركزية.

وفي رسالته لعلماء الامة الإسلامية، قال عزام "نبعث من ارض الرباط رسالة الى علماء الامة الذين كانوا دائما نبض الإسلام، وتعبيرا صادقا عن طموحات الناس، الذين قادوا الثورات، وحرضوا على مواجهة المستعمرين الغزاة، أقول لهم: الان فرصتكم والواجب يناديكم والقدس تناديكم ومسرى نبيكم يناديكم، يجب ان يخرج العلماء ويكونوا هم في طليعة المنتفضين وعلى راس الحشود في كل انحاء الوطن العربي".

وفي رسالته للسلطة الفلسطينية، قال "السلطة، هم إخواننا، وان اختلفنا، هناك فرصة تاريخية امام السلطة لتعديل المسار، والاعلام بشكل صارم وحازم لمواجهة أمريكا وإسرائيل"، مضيفاً" إن اتفاقية أوسلو ماتت عمليا وعلى الأرض، لكن اعلان السلطة مهم وضروري على الصعيد المعنوي والرمزي".

وفي رسالته الخامسة للشعب الفلسطيني، قال عزام "شعبنا الذي يبهر العالم كل اليوم، الى فوز الجنيدي والتميمي الأطفال، وإلى الشيوخ والنساء وكل شرائح المجتمع، أنتم الان تصنعون تاريخا لكم وللامة ويجب ان تستمروا في الانتفاض في وجه العدو، داعياً إلى توحيد الجهود ورص الصفوف لمواجهة المحتل.

محسن صالح الجزيرة نت 29\12\2017

تجد حركة حماس نفسها الآن، وبعد ثلاثين عاما على إنشائها على مفترق طرق، وأمام عدد من "الأسئلة الحرجة"، التي لم يعد بعضها يحتمل التأجيل، والتي كلما تأخرت إجابتها كلما أثر ذلك سلبا على قدرتها على بناء مساراتها المستقبلية. أما أبرز هذه الأسئلة أو المسائل فهي:

أولا: ماذا لو فشلت المصالحة الفلسطينية؟

بالرغم من أن حماس عدَّت المضي في المصالحة "قرارا إستراتيجيا"، وبالرغم من أنها عمليا سكتت عن عدم تفعيل المجلس التشريعي الذي تقوده، وعن عدم شراكتها في مؤسسات السلطة وأجهزتها في الضفة العربية، وسكتت عن تولي حكومة محسوبة على فتح إدارة السلطة، كما سلمت قطاع غزة ومعابره لهذه الحكومة، ورضيت أن يُدار العمل المقاوم ضمن إستراتيجية مشتركة مع فتح وباقي الفصائل.. بالرغم من ذلك كله فإن قيادة فتح تقوم بـ"إدارة ملف المصالحة"، وهي غير معنية بإنفاذها على الأرض. وتقوم إستراتيجية قيادة فتح حتى الآن على تطويع وتهميش حماس في النظام السياسي الفلسطيني، وليس على الشراكة الكاملة التي تُعبِّر عن الأوزان الحقيقية للقوى الفلسطينية الفاعلة.

قيادة فتح التي تعمل تحت سقف أوسلو واستحقاقات التسوية السلمية، لا تستطيع حتى لو أرادت، إنفاذ المصالحة على قاعدة الشراكة الكاملة، لأن ثلاثة من ملفات المصالحة الخمسة يتحكم بها الطرف الإسرائيلي (الحكومة، والانتخابات التشريعية، وأجهزة السلطة في الضفة الغربية)، وهو لن يسمح لحماس بالعمل في أطر السلطة إلا تحت سقف أوسلو الذي ترفضه الحركة.

ووثيقة المصالحة نفسها تم بناؤها على أسس إجرائية، تفتقر للقواعد اللازمة لنجاحها؛ فلا اتفاق حتى على الثوابت (مثلا: التنازل عن معظم فلسطين التاريخية المحتلة سنة 1948)، ولا على البرنامج الوطني الفلسطيني، ولا على أولويات المرحلة، ولا على طرق إدارة الصراع ومسارات التحرير.

وباختصار، فلا أفق حقيقيا لنجاح المصالحة، وعلى حماس أن تبحث عن إجابة لسؤال: ماذا بعد المصالحة؟

ثانيا: ماذا بعد السلطة الفلسطينية؟

لا أفق للسلطة الفلسطينية، فمشروع التسوية السلمية في طريقه إلى الانهيار، وحلّ الدولتين سقط من الناحية العملية، ويكاد يستحيل أن تتطور السلطة إلى دولة فلسطينية كاملة السيادة على الضفة الغربية وقطاع غزة.. وستبقى السلطة الفلسطينية كيانا وظيفيا يخدم الاحتلال أكثر مما يخدم تطلعات الشعب الفلسطيني. ومن المستبعد أن تسمح "إسرائيل" وأميركا (وحتى فتح والأنظمة العربية) بإجراء انتخابات تشريعية يغلب على الظن أن تفوز فيها حماس. ومن المستبعد جدا أن تتمكن حماس من الجمع بين السلطة والمقاومة حتى لو فازت في الانتخابات، خصوصا إدارة الحكومة في الضفة الغربية.

إن حركة فتح التي تقود عمليا السلطة الفلسطينية، وتوفر الغطاء اللازم لاستمرارها، تموضعت تحت سقف اتفاقيات أوسلو، وهي ستبقى أسيرة الاستحقاقات التي نشأت السلطة على أساسها، إلا إذا قررت "قلب الطاولة".. ولا يبدو ذلك قريبا.

أما حماس فهي لا تستطيع أن تتموضع تحت سقف أوسلو، وعليها ألا تتوقع أن تتمكن من فرض "شروط اللعبة" على الطرف الإسرائيلي، بإعادة تعريف السلطة كسلطة مقاومة في المناطق التي تخضع للاحتلال في الضفة الغربية، أو أن تفك الحصار عن غزة من جانب الطرف الإسرائيلي في قطاع غزة.

وبالتأكيد، لم تعد إدارة قطاع غزة مقابل الأثمان الباهظة التي تدفعها حماس وقوى المقاومة في الضفة الغربية وحتى في الخارج، أمرا مغريا لإدارة المشروع الوطني في بيئة من الحصار والانقسام.. وأيما محاولة للتكيّف الحمساوي المقاوم، تحت سقف أوسلو، ستؤدي إلى تآكلها كحركة مقاومة، إن لم يفقدها هويتها ومبرر وجودها.

وباختصار، فإن قرارات المشاركة والدخول في المنظومة التي اتخذت في سنتي 2005 – 2006 لم يعد بالإمكان استنساخها، وعلى حماس أن تبحث عن آفاق جديدة.

ثالثا: مستقبل التعامل مع قيادة منظمة التحرير

باختصار، "ومن آخرها" فإن حماس ضيف ثقيل وغير مرغوب به في منظمة التحرير! ليس فقط لأنها ستتمدد في الأطر التشريعية والتنفيذية والقيادية للمنظمة على حساب حركة فتح، التي تعودت على الهيمنة

والسيطرة على المنظمة طوال خمسين عاما. ولكن لأن دخول حماس (بتوجهها الإسلامي والمقاوم) بالنسبة لقطاعات واسعة في فتح والمنظمة، سيتسبب بمشاكل وتراجعات كبيرة للمنظمة في الإطار العربي والدولي، وقد تسحب دول كثيرة (وخاصة غربية) اعترافها بالمنظمة كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، وقد تغلق سفارات المنظمة لديها، مما يؤدي لاضمحلال الوجود الدبلوماسي الدولي للمنظمة؛ ما دامت هذه البيئات الغربية والدولية معادية أو مخاصمة للتيارات الإسلامية ولتيارات المقاومة.

من ناحية ثانية، لن تقبل حماس أن تدخل المنظمة إلا ضمن شراكة حقيقية فعالة، وضمن برنامج وطني فلسطيني يرفض اتفاقيات أوسلو ومرجعيتها. كما أن حماس لن تقبل أن تكون في أطر المنظمة على هامش فتح، أو كـ "شاهد زور" و"محلل" لمسار التسوية، لأن ذلك سيفقد حماس مبرر دخولها للمنظمة.

إن أي دخول جاد لحماس في منظمة التحرير، مرهون أساسا بقرار مركزي حاسم لحركة فتح بإلغاء اتفاقيات أوسلو والعودة للميثاق الوطني، والاستعداد الحقيقي لتحمل أعباء ومتطلبات وأثمان الشراكة والتداول القيادي.. وهو ما ليست فتح في وارده في هذه المرحلة.

من ناحية ثالثة، فبعد نحو 13 عاما من اتفاق القاهرة بين الفصائل لإعادة بناء منظمة التحرير وتفعيلها، لم تقم قيادة المنظمة بخطوة حقيقية واحدة في هذا الإطار.

وهذا يعني أن قيادة المنظمة أغلقت الباب و"بلعت المفتاح"..

والسؤال: إلى متى ستبقى حماس "تطرق الباب"؟

رابعا: ماذا بعد المقاومة في غزة؟

العمل العسكري المقاوم في قطاع غزة وصل ذروته ضمن الإمكانات المتاحة، والإنجازات الرائعة للمقاومة فوق الأرض وتحتها لا ينكرها إلا جاحد، وتضحيات المقاومة وبطولاتها أصبحت مدرسة عالمية ونموذجا يُفتخر به.

أما وأن الحصار على غزة قد بلغ مداه، وأن تحمل الأعباء المعيشية لمليوني فلسطيني لم يعد متاحا. ومع انتفاء حالة الاحتكاك المباشر مع العدو بسبب انسحابه من القطاع، ومع توقف الاشتباك المسلح عبر

حدود القطاع، ومع تزايد احتمالات استهداف العمل المقاوم إذا ما أصرَّت سلطة رام الله على تطبيق معاييرها والتزاماتها في القطاع.. فإن مشروع العمل المقاوم ومشروع التحرير لا يمكن أن يبقى رهينة هذا الحال.

كيف يمكن للضفة الغربية أن تستعيد عافيتها ودورها المقاوم؟ وما دور أبناء فلسطين المحتلة 1948 في مشروع المقاومة؟ وإلى أي مدى، وفي أي ظروف، وتحت أي شروط يستطيع العمل المقاوم من الخارج أن يستعيد تألّقه السابق عندما كان هو مركز العمل المقاوم؟

خامسا: التموضع الإقليمي

إذا كانت معظم القوى الإقليمية واللاعبون الدوليون الكبار في المنطقة يعادون تيارات "الإسلام السياسي"، كما يعادون قوى المقاومة أو على الأقل يَضيقون بها.. فإن حماس قد اجتمع عليها العداء "المزدوج" لهذه القوى.

وبالرغم من أن حماس "بلعت السكين" في الكثير من الظروف، وفي العديد من البلدان الإقليمية، تجنبا للتدخل في الشؤون الداخلية، وحرصا على أن تكون قضية فلسطين عنصر وحدة، وسعيا لتوجيه العداء ضد المشروع الصهيوني.. فإن محاصرتها وخنقها ومحاولات "تكسير مجاديفها" وإضعافها لم تتوقف.

وفوق ذلك، فقد دفعت حماس أثمانا مضاعفة نتيجة وقوفها الطبيعي كحركة مقاومة وكحركة شعبية مع حق شعوب المنطقة في الحرية، والتعبير عن نفسها من خلال نظام سياسي يعكس إرادتها الحقيقية، بعيدا عن التدخل الخارجي والاستبداد السياسي.

فإذا كانت البيئة الإستراتيجية المحيطة بفلسطين هي "رئة" الداخل الفلسطيني؛ وإذا كانت هذه البيئة تحتضن أغلبية الشعب الفلسطيني في الخارج؛ وإذا كانت هذه البيئة نفسها بيئة تعاني من حالة "السيولة" و"التشكُّل وإعادة التشكُّل"؛ وهي بيئة بقدر ما تحمل من مخاطر وتحديات بقدر ما قد تحمل من فرص وآفاق.. فكيف ستتموضع حماس وقوى المقاومة في "حقل ألغام" كهذا بأقل قدر من الخسائر.. وأكبر قدر من الاستفادة من الفرص.

سادسا: مسألة الهوية الإسلامية والهوية الوطنية

لا تجد لدى معظم كوادر وقواعد حماس مشكلة في الجمع بين الهويتين الإسلامية والوطنية، لأن الإسلام يحض على حب الوطن والدفاع عنه وتحريره من العدو والارتقاء به. ولأن الأغلبية الساحقة للشعب الفلسطيني هي أغلبية مسلمة.

عندما انطلقت حماس كان من الواضح أنها تقدم نفسها كحركة إسلامية شاملة، وأن العمل الوطني هو من مكوناتها ومن مهامها المنبثقة عن فهمها الإسلامي. غير أن السنوات الماضية شهدت لدى "البعض" تضخيما للهوية الوطنية على حساب الهوية الإسلامية.. أدى أحيانا إلى انتقال "لا شعوري" لمحور العمل، وتمركزه في "الهوية الوطنية"، وإلى تحوُّل الهوية "الإسلامية" لدى "البعض" إلى "أداة" من أدوات العمل الوطني، وليس العكس. وبالطبع فقد كانت المبررات جاهزة في ضرورة التركيز على "مجال الاختصاص"، والنأي بالنفس عن صراعات المنطقة، والبحث عن قواعد مشتركة مع القوى الوطنية والعربية المختلفة، وعدم استثارة عدائها للتيارات الإسلامية، خصوصا مع تصاعد الظواهر "التطرف الإسلامي"، وتصاعد العداء الإقليمي والدولي لتيارات "الإسلام السياسي".

وفي الوقت نفسه، فإن هذا "البعض" مارس سياسة براغماتية نَحَتْ نحو التعامل مع البعد الإسلامي كبعد "وظيفي خدماتي" مرتبط بقدرة الآخرين على دفع أثمان أعماله وتحمل أعباء برنامجه، نائيا بنفسه عن قواعد "الشراكة"، أو الاستحقاقات الناتجة عن وحدة الدين والهوية والمسؤولية؛ بما يحفظ حدا مقبولا من "المصداقية". وفي هذه الأحوال، يصبح هذا "البعض" غير مقبول لدى القوى والتيارات الإسلامية باعتباره "انتهازيا!".

ما يكتشفه المرء عند الدخول في نقاشات مع "البعض" مدى "التسطيح" في تناول مسائل عقائدية وأيديولوجية حساسة، وطغيان الجانب البراغماتي على البعد "الرسالي".. مع قلة وضحالة المنتج الفكري.

كيف يمكن التعامل مع هذه الثنائية الحساسة بشكل مبدع، وكيف يمكن تنزيلها على الواقع في ضوء رؤية إسلامية حضارية شاملة لمشروع التحرير تستوعب الواقع وتعقيداته، وتتعامل مع البعد الوطني كمكون إيجابي وأصيل، منسجم وغير منفصل عن هذه الرؤية.

سابعا: بين ثورية المشروع وبيروقراطية البُنى والأداء

وهي إشكالية تحدث في المنظمات الثورية التي تتسع شعبيتها ومديات أعمالها وتصبح عنصرا فاعلا في العمل السياسي سواء من خلال المشاركة في الحكم ومؤسساته، أم من خلال شبكات العلاقات والمؤسسات والبنى الخدماتية التي تقيمها.

وإذا ما ترافق ذلك مع حالات استقرار معيشي، أو هدوء ثوري، مع اتساع الإيرادات المالية، وعمليات التفريغ الوظيفي للكوادر؛ وتعوّد الكثيرين على رتابة العمل، مع ميل أكبر لعدم تغيير نمط الحياة؛ مع صعوبة عمل الأدوات الرقابية والمحاسبية في بيئات معقدة تستلزم الكثير من السرية والحذر.. فإن مثل هذه البيئات تحتمل نشوء "طبقة مصالح"، مرتبطة باستقرار الأوضاع ولو على حساب الثورة والتغيير، كما تحتمل وجود حالات من الترهل والبطالة المقنَّعة والإسراف.. التي قد تصبح أحد معوقات وأحد أدوات استنزاف المشروع، خصوصا إذا ما واجهت ظروفا خطيرة مستجدة.

ولأن حماس تتقلب بين بيئات ثورية وبيئات مؤسساتية، فكيف تُحقّق الـ "المعادلة الصعبة" في المحافظة على الروح الجهادية الرسالية، وفي القدرة العالية على التكيّف السريع والمرن مع مختلف الأحداث والتحديات، وفي الاستفادة القصوى من الموارد البشرية والمالية؛ مع تكريس ثقافة الشفافية والمحاسبة؟

ثامنا: كيف يكون التنوع الجغرافي والشتات قيمة مضافة وليس عبئا؟

دفع الفلسطينيون ثمنا هائلا نتيجة تشتتهم الجغرافي الداخلي بين فلسطين الـ 48 والضفة والقطاع، وتشتتهم في الخارج في عشرات الدول في الكرة الأرضية. غير أن ذلك قد يمثل قيمة نوعية كبيرة في إدارة المشروع، بطريقة تستفيد من المزايا النوعية لأي مكان، مع صعوبة القضاء على المشروع بسبب انتشاره الواسع. وإذا كان ثمة حاجة لتمثيل التنوع بشكل عادل ومعقول في المؤسسات التشريعية الشورية؛ فإن نقل عقلية المحاصصة الجغرافية (مع غض النظر عن الأهلية والخبرة والكفاءة) إلى الأطر القيادية الإدارية والتنفيذية قد يوجد أجواء عمل مضطربة، وحساسيات وحسابات ضيّقة تُضعف القدرة على الإنجاز والمحاسبة، وتتسبَّب بإيجاد بيئات للشقاق والانشقاق.

وإذا كانت المحاصصة القيادية قد ظهرت بشكل محدود لبعض الأسباب الموضوعية، فكيف يمكن التعامل معها كحالة استثنائية، وكحالة ضرورة تُقدَّر بقدرها وتزول بزوال أسبابها؟ مع السعي للحفاظ على أقصى درجات الفاعلية القيادية والمؤسساتية، التي عندما تراعي الجغرافيا، فلا ينبغي أن تقع أسيرة لحساسياتها، على حساب المشروع.

مآلات تآكل الردع الإسرائيلي في غزة

عدنان أبو عامر الجزيرة نت 2017\12\29

يزداد توتر الوضع الميداني في قطاع غزة، وعلى حدوده مع إسرائيل يوما بعد يوم منذ أكتوبر/تشرين أول الماضي، عقب القصف الصاروخي الإسرائيلي ردا على ما تقول إسرائيل إنها قذائف فلسطينية تنطلق من غزة، فيما تستمر المعدات العسكرية الإسرائيلية في عملها الدؤوب للكشف عن أنفاق المقاومة المنتشرة على طول المنطقة الشرقية للقطاع.

هذه التطورات تسلط الضوء على مدى إمكانية استمرار التوتر الأمني القائم في غزة بهذه الوتيرة، وهل ستتصاعد الأوضاع نحو مواجهة ضارية واسعة، وكيف تجري حماس دراستها للوضع وهي تحيي ذكرى انطلاقتها الثلاثين.

مؤشرات ميدانية

ما زال الفلسطينيون والإسرائيليون يتذكرون ويلات الحرب الثالثة الأخيرة في صيف 2014، وقد عملت على استنزافهما على مختلف الصعد الأمنية والعسكرية والإنسانية، ورغم مرور أكثر من ثلاث سنوات على نهايتها، فهناك شكوك كثيرة حول مدى جاهزيتهما لاندلاع حرب رابعة جديدة، نظرا لتقديرهما أنها ستكون أكثر فتكا وأقوى شراسة، وأكثر كلفة بشريا وماديا.

لكن هذه القناعة التي تسود أوساطا واسعة في الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، لم تمنعهما من التقدم خطوات واضحة نحو تلك الحرب، وإن كانت بطيئة متريثة، عبرت بصورة أو بأخرى عن تآكل جدي في الردع الذي حققته إسرائيل خلال السنوات الماضية، ويمكن النظر لمؤشرات هذا التآكل عبر التطورات التالية:

1- إطلاق رشقات من القذائف الصاروخية الفلسطينية خلال الأسابيع الماضية، وبصورة شبه يومية، مما تسبب بإصابات بالهلع والخوف في أوساط المستوطنين، وعودة أجواء الحرب إليهم، من حيث بقائهم قرب الملاجئ ساعات وأيام، وصدور ردود فعل إسرائيلية تتهم الجيش بالضعف أمام الفلسطينيين، والعجز عن امتلاك رد حاسم لوقف هذه "التنقيطات" الصاروخية.

2- وصول المتظاهرين الفلسطينيين في الأيام الأخيرة إلى السلك الشائك على حدود غزة الشرقية مع إسرائيل، في مظاهرات شعبية عارمة احتجاجا على القرار الأميركي الخاص بإعلان القدس عاصمة لإسرائيل، ورشق الجنود بالحجارة والزجاجات الحارقة، دون أن يفصل بينهما سوى عشرات الأمتار، رغم الاستهداف الإسرائيلي المركز للمتظاهرين بنيران القناصة.

3- عاشت إسرائيل شهرا كاملا في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي في حالة من الاستنزاف الأمني والاستخباري والعسكري عقب استهدافها لأحد أنفاق حركة الجهاد الإسلامي وما أسفر عنه من استشهاد أكثر من عشرة مقاتلين فلسطينيين، فقد هددت الحركة بالانتقام جراء العملية الإسرائيلية، وشهدت الحدود المشتركة بين غزة وإسرائيل انتشارا عسكريا مكثفا للجيش الإسرائيلي، وطلب المستوى السياسي في تل أبيب من نظيره المصري الضغط على الفصائل الفلسطينية لعدم الرد على ضرب النفق.

4- إعلان قوى المقاومة الفلسطينية، وعلى رأسها حركة حماس، أنها مستعدة لأي مواجهة عسكرية مع إسرائيل، رغم عدم مسارعتها لها، لكن البيانات والخطابات الصادرة عنها في الأيام الأخيرة أكدت لإسرائيل بما لا يدع مجالا للشك أن الحركة ربما غيرت رأيها في عدم رغبتها بتلك الحرب بعد أن أكملت جاهزيتها لها، لاسيما في ظل حشودها الضخمة خلال مهرجان انطلاقتها الأخير، حيث تزعم الأوساط الأمنية الإسرائيلية أن الحركة، وإن كانت ليس هي من يطلق الصواريخ الأخيرة على المستوطنات الإسرائيلية، لكنها تغض الطرف عن المجموعات المسلحة الصغيرة وتسمح لها بإطلاق تلك القذائف.

الكوابح الإسرائيلية

ترقب إسرائيل عن كثب مؤشرات تآكل ردعها أمام الفلسطينيين في غزة، رغم سيل التهديدات والوعيد التي أصدرها جميع القادة السياسيين والجنرالات العسكريين، لكن ذلك لم يفت في عضد الفصائل الفلسطينية التي أصدرت تهديدات مضادة، مفادها بأنها تتجهز للمواجهة القادمة، وهو ما رفع منسوب التصريحات الإعلامية بالتزامن مع سخونة الوضع الميداني، وسط دعوات إسرائيلية للجيش بضرورة الرد الحازم على غزة وفصائلها.

في الوقت ذاته، لا تبدو إسرائيل في عجلة من أمرها للذهاب إلى حرب رابعة مع غزة، ليس بالضرورة لحسابات عسكرية بحتة، وإن كانت تحتل مكانة متقدمة في حساباتها، لكن القراءة الواقعية للتروي الإسرائيلي باتجاه غزة، يمكن إدراجه ضمن الاعتبارات التالية:

1- تعتقد إسرائيل أن المواجهة في غزة قد لا تحتل أولوية متقدمة في سياستها الخارجية، في ظل زحمة الملفات على طاولة دوائر صنع القرار فيها، فغزة رغم خطورة عتادها العسكري، وتنامي قدراتها التسلحية على مدار الساعة، لكن بالإمكان استدراكها -ولو بعد حين- لأنها لا تشكل تهديدا إستراتيجيا على إسرائيل، أو كما يسمونها في أدبياتها بالمخاطر الوجودية.

2- الإقليم المحيط بإسرائيل يمور بتطورات متلاحقة، لاسيما في سوريا ولبنان، وارتفاع التحذيرات الإسرائيلية بشأن الوجود الإيراني في هضبة الجولان، قد تعتبره إسرائيل فعليا خطرا حقيقيا داهما، لا يحتمل التأجيل والإرجاء، ولذلك تستنفر المؤسسة العسكرية الإسرائيلية إمكانياتها لمعالجة هذا التهديد، سواء من خلال القصف المتواصل داخل الأراضي السورية واللبنانية، أو الجهد الدبلوماسي المكوكي الذي تبذله المؤسسة السياسية ووزارة الخارجية لتحذير العالم من ذلك.

3- الحراك الإقليمي والدولي الخاص بما يسمى صفقة القرن قد يعكر من صفوه اندلاع مواجهة عسكرية إسرائيلية فلسطينية في غزة، وربما يعمل على تأجيلها حتى إشعار آخر، مما قد يدفع واشنطن للإيعاز لتل أبيب بتجميد أي مخططات عسكرية عدوانية باتجاه غزة، ولو مؤقتاً، فضلا عن رغبة شركاء الصفقة الموعودة، لاسيما مصر والسعودية، قد لا تسارعان لتأييد هذا العدوان، وإن كانتا لا تملكان حق النقض تجاه القرار الإسرائيلي.

4- تشرع إسرائيل منذ أشهر في مشروعها العسكري الإستراتيجي المسمى الجدار تحت الأرضي، الخاص بالقضاء على الأنفاق الهجومية للمقاومة الفلسطينية، وعلى رأسها حماس، التي استثمرت فيها ملايين الدولارات وآلاف الساعات من العمل المتواصل، وقضى فيها عشرات الشهداء، على اعتبار أن هذه الأنفاق هي السلاح الإستراتيجي الكفيل بكسر التفوق النوعي الإسرائيلي في ميدان القتال، وقد نجحت التقنيات التي تستخدمها إسرائيل في الكشف عن عدد من الأنفاق خلال الأسابيع الماضية، وتأمل بالكشف عن أخرى خلال الفترة القادمة، على أمل أن تنتهي من ذلك حتى أواخر العام القادم 2018.

خيارات حماس

تبدو حماس رأس الحربة في المواجهة العسكرية القادمة مع إسرائيل، ومع ذلك فلم تبد الحركة حتى الآن دافعية للمسارعة بخوض تلك المواجهة، في ظل تأكيدها المتواصل أن الحروب الثلاثة الأخيرة قد فرضت عليها فرضا من إسرائيل.

ولئن اعتمدت حماس خلال الفترة الماضية في توجهها بعدم المسارعة نحو المواجهة، استنادا لتحضيراتها العسكرية، وقراءتها للواقع المعيشي المتدهور في غزة، ورغبتها بعدم تعكير أجواء المصالحة المتعثرة مع فتح، لكن تطورات الأسابيع الأخيرة المترافقة مع إحياء حماس لذكرى انطلاقتها الثلاثين قد تحدث تغييرا في توجهات الحركة للفترة القادمة أمام إسرائيل، وهي على النحو التالي:

1- القرار الأميركي الخاص بالقدس شكل مفاجأة من العيار الثقيل للفلسطينيين، ومنهم حماس، التي استنفرت جهودها الشعبية ومسيراتها الجماهيرية الحاشدة خلال الأيام التي تلت إعلان ترمب، لكن تقدير الحركة بأن أي حراك جماهيري قد لا يستمر طويلا، بفعل جملة أسباب قد يجعلها تخشى من طي صفحة هذه الفعاليات بين يوم وآخر، مما قد يدفعها لإبقاء جذوة المواجهة وعنوانها القدس.

2- تخشى حماس فعليا -وهذا ليس سرا- من نجاح الخطط الإسرائيلية العملياتية الخاصة بكشف المزيد من الأنفاق، مما قد يعني هدر إمكانيات طائلة أنفقتها في مشروعها الإستراتيجي هذا، وإبطال مفعول سلاح كان كفيلا بإحداث توازن مع الجيش الإسرائيلي، ويبقى السؤال مطروحا برسم الإجابة: إلى أي حد قد تضبط حماس أعصابها وتبقي رصاصها في مخازنه فيما ترى قدراتها العسكرية في طريقها للكشف والإحباط، لأن ذلك قد يعني أن تخوض حماس مواجهتها العسكرية القادمة، كأسد بدون أنياب أو نمرا من ورق، واقتصار أسلحتها على المعدات التقليدية، بما فيها القذائف الصاروخية، التي وجدت إسرائيل حلولا للتصدي لها من خلال القبة الحديدية.

3- بات واضحا أن المصالحة الفلسطينية تمر بتعقيدات وتلكؤات ليست خافية على أحد، وحماس التي قدمت تنازلات غير مسبوقة -كما تعلن ذلك- يسودها شعور بأنها أصيبت بالخديعة من قبل فتح ورئيسها محمود عباس أبو مازن، بدليل أنه لم يطرأ أي تحسن على الأوضاع المعيشية في غزة، مما قد يدفع

بـالأمور إلـى انـدلاع موجـة انفجـار شـعبي داخليـة، وهـو مـا تخشـى الحركـة أن يـتم توجيـه هـذا الانفجـار باتجاهها، مما قد يدفعها، لتوجيه هذا الانفجار إلى إسرائيل، بغض النظر عن مدى صوابية هذا الهروب إلى الأمام، أو خطئه!

أخيرا.. تزداد الأوضاع الأمنية سخونة في غزة، ورغم عدم رغبة الجانبين، حماس وإسرائيل، في الذهاب إلـى انـدلاع المواجهـة الشـاملة الواسـعة، كـل لأسـبابه الخاصـة، لكـن الرمـال المتحركـة علـى حـدودهما قـد تدفعهما دفعا لذلك، وإن لم تقع هذه الجولة الساخنة، فإن الأمور قد تبدو مهيأة أكثر من أي وقت مضى لجولة جديدة من التصعيد، قد تكون أقل من حرب، لكنها ستكسر من حدة الهدوء المشوب بالحذر السائد منذ فترة.

"رأس حماس المدبّر" التقى سيلماني ويقيم في بيروت.. وخط ساخن يصله بنصرالله!

رام الله – "القدس" دوت كوم – 2017\12\30

نشر موقع "المونيتور" الأميركي مقالاً للمحلل علي هاشم، تناول فيه زيارة الرجل الثاني في "حماس" والرأس المدبّر لعملياتها العسكري في الضفة الغربية صالح العاروري إلى طهران للمرة الثانية خلال أشهر، مؤكدًا أنّ الحركة تتقرّب أكثر من إيران و"حزب الله"، في ظل تبدّل أولويات "محور المقاومة" مع هدوء وتيرة الحرب في سوريا.

ورأى هاشم أنّ زيارة العاروري، الذي توجه إلى طهران في 19 تشرين الأول بهدف تعزيز تضامن "حماس" مع إيران و"محور المقاومة"، سطّرت مرحلة جديدة في العلاقة بين الطرفيْن التي تجدّدت خلال الأشهر الفائتة، مشدّدًا على أنّها دلّت على أنّ "حماس" وحلفاءها "القدماء–الجدد" يرسمون خطًا جديدًا ويضعون استراتيجية مواجهة جديدة.

ونقل هاشم عن مصدر رسمي من "حماس" قوله إنّ وفد الحركة التقى في الليلة الأخيرة التي قضاها في طهران بقائد فيلق القدس، الجنرال قاسم سليماني، الذي شدّد على أنّ "دعم إيران للمقاومة يمثّل الأولوية الرئيسية اليوم".

في ما يتعلّق بلقاء العاروري بالأمين العام لـ"حزب الله" السيد حسن نصرالله في 1 تشرين الثاني، أوضح هاشم أنّ الحزب و"حماس"، في ظلّ قيادتها الجديدة، باتا قريبين أكثر من بعضهما البعض، مُلمّحًا إلى أنّ هذا الواقع يؤكد التقارير التي تحدّثت عن انتقال العاروري للإقامة في بيروت، بعدما طلبت منه قطر مغادرة أراضيها.

في هذا السياق، نقل هاشم عن المصدر نفسه قوله إنّ "العلاقات مع "حزب الله" في أفضل حال"، وكشفه عن وجود "خط ساخن" بين نصرالله والعاروري يستخدمانه لمناقشة المسائل ذات الاهتمام المشترك، وذلك عندما تقتضي الحاجة.

وأوضح المصدر أنّه مع اقتراب الحرب السورية من نهايتها ووضع "حزب الله" وإيران خلافاتهما مع "حماس" جانبًا، شدّدا على أنّ أولويتهما تقضي بدعم المقاومة الفلسطينية في قتالها ضدّ إسرائيل، وهذا يعني وضع قدراتهما كافةً في خدمة المقاومة.

في تحليله، اعتبر هاشم أنّ "حزب الله" يتطلّع إلى البروز مجددًا كلاعب أساسيّ داخل الأراضي الفلسطينية وإرساء قواعد اشتباك جديدة، نظرًا إلى أنّ الحرب في سوريا لم تعد تشكّل التحدي الرئيسي لـ"محور المقاومة"، مذكّرًا بدعوة نصرالله "حركات المقاومة في العالم العربي والإسلامي إلى الوحدة ووضع استراتيجية ميدانية جديدة للدفاع عن القدس".

وعليه، رأى هاشم أنّ "حزب الله" سيُضطر إلى الاستثمار على المستويين السياسي والإعلامي لتحقيق هدفه، متوقّعًا أن تتبدّل نبرة الخطاب الذي يعتمده، وأن يشدّد على أهميّة الوحدة الإسلامية.

وخلص هاشم إلى أنّ "محور المقاومة" يتوقّع اندلاع حرب مع إسرائيل ما إن تنتهي الحرب في سوريا، كاشفًا أنّ نصرالله ناقش استراتيجية جديدة للمواجهة خلال مناسبات عدة، ويريد الاستفادة من كافة المجموعات التي قاتلت مع "محور المقاومة" في سوريا، أيْ إشراك مقاتلين سوريين وأفغان وعراقيين وباكستانيين بالإضافة إلى لبنانيين في الحرب المقبلة مع إسرائيل.

القسام تحذر الاحتلال: صافرات الإنذار ستدوي إذا لم تتوقف العنهجية

غزة– المركز الفلسطيني للإعلام 2017\12\30

أنذرت كتائب القسام، الجناح العسكري لحركة حماس، الاحتلال الصهيوني، بالرد بالصواريخ، "في حال لم تتوقف عنهجيته".

وقالت الكتائب في رسالة نشرتها مساء الجمعة: إن "صافرات الإنذار التي تشتكون منها ستكون موسيقى ساحرة مقارنة بما ستسمعونه إذا لم توقفوا عنجهية الحكومة".

وفي وقت سابق من يوم الجمعة، علّقت كتائب القسام، في مفترق "السرايا" وسط مدينة غزة، لافتة ضخمة تحمل صورة الجندي الصهيوني الأسير لديها، شاؤول آرون.

ويقف أرون في الصورة الضخمة المُعلّقة خلف بوابة (قضبان) سجن حديدي.

وباللغتين العربية والعبرية كتبت "القسّام" عبارة على الصورة مفادها: "طالما أبطالنا لا يرون الحرية والنور.. هذا الأسير لن يرى الحرية أبداً"، في تحدٍّ صريح للاحتلال.

ووضعت كتائب "القسّام" في زاوية اللافتة صورة صغيرة تحمل رقم آرون في التجنيد "609206".

ويقول نشطاء فلسطينيون: إن كشف كتائب القسام عن هذه الصورة في هذا التوقيت يأتي تزامناً مع ذكرى ميلاد الجندي آرون.

وكانت "القسام" نشرت، في الـ 31 من ديسمبر 2016، مقطعي فيديو، قالت: إنهما يأتيان في ذكرى ميلاد أرون.

ومطلع أبريل 2015، أعلنت كتائب القسام، لأول مرة، عن وجود "أربعة جنود إسرائيليين أسرى لديها"، دون أن تكشف بشكل رسمي إن كانوا أحياءً أم أمواتاً.

وأيضاً لم تكشف عن أسماء الإسرائيليين الأسرى لديها، باستثناء الجندي أرون، الذي أعلن المتحدث باسم الكتائب، أبو عبيدة، في 20 يوليو 2014، عن أسره خلال تصدّي مقاتلي "القسام" لتوغّل برّي للجيش الصهيوني في حي التفاح، شرقي مدينة غزة.

وترفض حركة "حماس" بشكل متواصل تقديم أي معلومات حول الإسرائيليين الأسرى لدى ذراعها المسلّحة.

وكانت حكومة الاحتلال أعلنت عن فقدان جثتي جنديين في قطاع غزة خلال العدوان (بدأ في 8 يوليو 2014 وانتهى في 26 أغسطس من العام نفسه)؛ هما شاؤول أرون، وهدار جولدن، لكن وزارة الجيش عادت وصنّفتهما، مؤخراً، على أنهما "مفقودان وأسيران".

وإضافة إلى الجنديين، تزعم سلطات الاحتلال فقدان صهيونيين اثنين أحدهما من أصل إثيوبي والآخر إسرائيلي من أصل عربي، دخلا غزة بصورة "غير قانونية".

فلسطين نهاية 2017.. فشل في المراهنات وانقلاب في المواقف

بقلم: د. إبراهيم أبراش أمين للاعلام 2017\12\30

في الحسابات الاستراتيجية فإن عمل جردة حساب سنوي لن يفيد إلا كعملية توثيق لأحداث مستَجَدة منسجمة مع المسار السياسي والرؤية السياسية التي تحكم الفاعلين السياسيين، إلا أن عام 2017 بالنسبة للقضية الفلسطينية ولمسارها السياسي يختلف عن سابقيه، حيث كشفت وعبرت أحداث نهايته عن مخرجات متغيرات دولية وإقليمية وفلسطينية تُنذر بنهاية حقبة أو مرحلة سياسية وما ارتبط بها من رهانات وأوهام سياسية، وأهم هذه الأحداث قرار ترامب بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، محدودية ردود الفعل العربية والإسلامية والفلسطينية على قرار ترامب.

عندما نعتبر حدثا أو أحداث خارجية نقطة فارقة في مسار القضية الفلسطينية فلأن القضية الفلسطينية وجودا وتطورا ارتبطت وارتهنت بمتغيرات وحسابات دولية وإقليمية بما لا يقل عن ارتباطها بالفعل الذاتي الفلسطيني، وبأيديولوجيات وتفسيرات دينية أكثر من الحسابات السياسية الموضوعية.

في سياق التاريخ المعاصر للقضية الفلسطينية وعلى مشارف 2018 نشهد نهاية حقبة أو مرحلة امتدت لأربعة عقود تقريبا، حقبة راهنت فيها النخبة السياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية على إمكانية أن تحقق من خلال التسوية السياسية ما لم تستطع إنجازه بالثورة والكفاح المسلح، وبتدويل القضية ما لم تستطع تحقيقه بتعريبها وأسلمتها، وهي حقبة شهدت تراجع البعد القومي للقضية وانحراف البعد الإسلامي وانهيار معسكر الحلفاء الدوليين.

كان أساس فكر التسوية آنذاك أن تكون الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة مرجعية في تسوية الصراع، ومارست واشنطن ودول عربية ضغوطا على منظمة التحرير لتقبل بقرارات الشرعية الدولية التي كانت المنظمة ترفضها كليا، إلا أن سرعة الانهيارات والمتغيرات دوليا وإقليميا دفع القيادة لتوقيع اتفاقية أوسلو التي لم تؤَسَس على كل قرارات الشرعية الدولية بل على أساس قراري 242 و338 فقط دون ذكر الدولة الفلسطينية، أيضا تم تأجيل كل قضايا الوضع النهائي وخصوصا القدس واللاجئين والحدود ولم يتم إلزام إسرائيل بوقف الاستيطان، كما أن المفاوضات التي كان مقرر لها خمس سنوات استمرت لأكثر من

عشرين سنة، وكل ذلك أدى لكسر المحرمات وفتح الباب لدول عربية وإسلامية ودول أجنبية كانت صديقة لأن تعترف بإسرائيل وتُطبع معها.

متغيرات الثمانينيات وبداية التسعينيات والتي كانت وراء الاعتراف بالشرعية الدولية وقراراتها وحيث كان هذا الاعتراف بمثابة تنازل وتفريط بالحقوق، هذه المتغيرات كانت وراء مراهنة القيادة الفلسطينية على تسوية تمنح الفلسطينيين بعض الحقوق في إطار الشرعية الدولية أو على الأقل الحيلولة دون نهاية المشروع الوطني الذي تمثله منظمة التحرير. وقد رصدنا في كتابنا (فلسطين في عالم متغير، 2003، رام الله، المؤسسة الفلسطينية للإرشاد القومي) أهم المتغيرات التي أدت للدخول في مسلسل التسوية وما يواجه التسوية من عقبات.

إلا أنه ومنذ بداية عملية التسوية وتوقيع اتفاقية أوسلو تغيرت أمور كثيرة نحو الأسوأ أو بصيغة أخرى تغير العالم بشكل أسوء، وكان عام 2017 كاشفا لها ومؤسِسا لحقبة جديدة وهي متغيرات بمثابة زلزال هز وأسقط أوهام كثيرة هيمنت على العقل السياسي الفلسطيني والعربي خلال أربعة عقود.

1- فلسطينيا.. تميزت مرحلة التسوية السياسية وخصوصا ما بعد مرحلة أبو عمار بالمراهنة الكلية على العوامل الخارجية وخصوصا الولايات المتحدة والأمم المتحدة مقابل تجاهل الشعب وقدراته، أيضا الصراع الداخلي على السلطة وهذا كان سببا في الانقسام ووقوع الفلسطينيين في الضفة وغزة في شِراك السلطة والراتب، وإقحام فلسطينيي الخارج ضد إرادتهم في مشاكل وفوضى ما يسمى الربيع العربي.

2- إسرائيليا.. تم الانقلاب على عملية التسوية منذ مقتل اسحاق رابين 1995 على يد صهيوني متطرف، كما تغير المجتمع الإسرائيلي وأصبح أكثر تطرفا ويمينية، وتراجع اليسار الإسرائيلي ودعاة السلام.

3- دوليا.. وبالرغم من التأييد الواضح للرأي العام العالمي لعدالة القضية الفلسطينية والذي يتبدى في حملات مقاطعة إسرائيل والمظاهرات والمسيرات المنددة بممارسات إسرائيل وبالسياسة الامريكية المتحيزة لها، إلا أنه يمكن القول بعدم وجود حليف استراتيجي دولي للشعب الفلسطيني يمكن الاعتماد عليه في حالة قرر الفلسطينيون قلب الطاولة والدخول في مواجهة مباشرة مع الاحتلال.

4- عربيا وإسلاميا.. الصراع لم يعد إسرائيليا عربيا أو إسرائيليا إسلاميا بل آل لصراع إسرائيلي فلسطيني، فالأنظمة العربية التي كانت ترفع شعارات وتتخذ مواقف معادية لواشنطن وإسرائيل تم إسقاطها، وغالبية الدول العربية اليوم منشغلة بهمومها ومشاكلها الداخلية وأغلبها يستجدي رضى واشنطن ويتطلع للتطبيع مع إسرائيل، وحال الدول الإسلامية ليس بالأفضل حيث كثير منها يعترف بإسرائيل وحليف لواشنطن.

5- أما الأمم المتحدة والشرعية الدولية والتي كان العالم يلح على الفلسطينيين الاعتراف بهما وبقراراتهما وقوانينهما فقد تراجعت قوة تأثيرهما وقدرتهما على اتخاذ قرارات ملزمة بسبب طبيعة التوازنات داخل الأمم المتحدة وبسبب العربدة الأمريكية، وبالتالي وبعد أن كان الفلسطينيون يرفضون مرجعية الشرعية الدولية أصبحوا اليوم يستجدون تطبيق قراراتها ونشدان حمايتها.

6- تعدد جبهات الصراع والتوتر في المنطقة، فهناك صراعات ما يسمى الربيع العربي في سوريا والعراق واليمن وليبيا، والملف النووي الإيراني، وخلاف إيران مع دول المنطقة، والحرب على الإرهاب، وأخيرا الخلافات الخليجية الداخلية، بحيث لم يعد للصراع الفلسطيني الإسرائيلي الأولوية.

7- وأخيرا انقلاب واشنطن على مرجعية التسوية السياسية ورفضها للشرعية الدولية في التعامل مع القضية الفلسطينية.

بالرغم مما يوحي به هذا المسار من تراجعات إلا أنه وبالحسابات الاستراتيجية بعيدة المدى، فإن إسرائيل وواشنطن وبالرغم مما يبدو عليهما من مظاهر قوة فهما الأكثر عزلة في العالم، ونصف ساكنة فلسطين التاريخية ما بين البحر والنهر فلسطينيون مسلمون ومسيحيون، والقضية الفلسطينية أعادت فرض حضورها دوليا.

ما جرى من انتكاسات وتحولات ليس بسبب تقاعس الشعب أو نقص في عدالة القضية بل بسبب متغيرات خارجية وفشل رهانات النخبة السياسية والنظام السياسي الرسمي، والشعب قادرة على إعادة تصويب البوصلة، صحيح أنه لا يمكن إعادة عجلة التاريخ ولكن حتى ضمن الواقع القائم هناك ما يمكن البناء عليه ويمنح أملا في المستقبل:

1- رد الاعتبار للشعب والمراهنة عليه، فلا يوجد شعب دون إمكانيات، والقيادة التي لا تراهن على شعبها لن تنفعها المراهنة على الخارج.

2- تغيير وظيفة السلطة الوطنية وهذا يتطلب تغيير في رموزها وقيادتها.

3- تثبيت ودعم وجود وصمود الشعب: سكانا وثقافة وهوية.

4- تعظيم كلفة الاحتلال على إسرائيل بأشكال متعددة من المقاومة الشعبية السلمية المفتوحة على كل الاحتمالات.

5- التمسك ولو بالحد الأدنى من الوحدة الوطنية بما يقطع الطريق على مخططات مشبوهة تستغل حالة الانقسام لتصفية القضية.

تم بحمد الله